أفريقيا

١ - البنود المتعلقة بالحالة في أنغولا

المداولات الأوّلية

ألف - رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

المقرر المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٩١): القرار ٦٩٦ (١٩٩١)

في رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام [١] أحال ممثل أنغولا رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو من وزير العلاقات الخارجية في أنغولا إلى الأمين العام، تضم نصوص اتفاقات السلام لأنغولا التي أبرمتها حكومة جمهورية أنغولا الشعبية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وتم التوقيع على الاتفاقات بالأحرف الأولى في إستوريل، البرتغال، في ١ أيار/مايو ١٩٩١، من جانب رئيسي الوفدين، ووُقِّعت في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١. وطلب الوزير إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة مشاركة الأمم المتحدة في التحقق من تنفيذ اتفاقات السلام، على النحو الذي اتفق عليه الطرفان، ومن ثم إبلاغ مجلس الأمن بالحاجة إلى تمديد وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في البلد إلى غاية إجراء الانتخابات العامة المقررة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وأشار إلى أنه على الرغم من أن اتفاقات السلام لن تدخل حيز النفاذ سوى بعد التوقيع عليها رسمياً في نهاية أيار/مايو ١٩٩١، فإن من المقرر أن يصبح التعليق الفعلي لأعمال القتال سارياً اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ١٩٩١، وهو التاريخ الذي ينبغي أن يشرع فيه في آليات التحقق.

وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا [٢]، تناول فيه كيفية ردّ المجلس على الطلب الوارد من حكومة أنغولا، إذا رغب في ذلك، وفي حال الموافقة عليه، فسيكون من الضروري توسيع نطاق ولاية البعثة وتمديد مدتها. وتشمل مهام التحقق المنوطة بالأمم المتحدة بموجب اتفاقات السلام ما يلي: (أ) التحقق من رصد وقف إطلاق النار من جانب الأطراف الأنغولية؛ (ب) المشاركة في مراقبة الشرطة الأنغولية أثناء فترة وقف إطلاق النار. ولاحظ الأمين العام أنه مما يبعث على الارتياح الشديد أن تلوح في الأفق نهاية الحرب القاسية التي اجتاحت أنغولا لمدة طويلة. وبعد أن أكد الطرفان قبولهما الاتفاقات، كان من المهم للغاية أن تتوقف كافة أعمال القتال وأن يتم التقيّد بوقف إطلاق النار الفعلي. وأضاف أن المفاهيم المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار بغرض رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه تبدو سليمة، شريطة أن يتقيد الطرفان بدقة بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات وأن يعمل ممثلوهما معاً بروح جديدة من التعاون والمصالحة الوطنية. وبتكليف الأطراف نفسها بالمهام الرئيسية، سيكون للترتيبات المقترحة ميزة الحد من التكاليف بالنسبة للمجتمع الدولي في وقت يزداد فيه الطلب على الأموال من أجل حفظ السلام باستمرار. وأوصى الأمين العام بناءً على ذلك بأن يتخذ المجلس قراراً في أقرب الآجال لتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وتمديد مدتها بغرض تمكينها من أداء مهام التحقق الجديدة الناشئة عن اتفاقات السلام. واقترح كذلك أن تبدأ الولاية الجديدة للبعثة اعتباراً من التاريخ الذي كان من المقرر فيه أن يدخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ (٣١ أيار/مايو ١٩٩١) وأن تنتهي في اليوم الذي يلي استكمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أنغولا، التي كان من المقرر إجراؤها في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

وفي الجلسة ٢٩٩١ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله الرسالة الواردة من ممثل أنغولا والتقرير الذي أعده الأمين العام في ٢٠ أيار/مايو وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا مجلس الأمن ممثلي أنغولا والبرتغال، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في النقاش دون أن يكون لهما حق التصويت. كما وجّه الرئيس (الصين) نظر أعضاء المجلس إلى رسالتين موجهتين إلى الأمين العام: رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ من ممثل البرتغال [٣]؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ من ممثلي أنغولا وكوبا [٤]؛ ففي رسالة ممثل البرتغال المؤرخة ١٧ أيار/مايو، أحال البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع عقد في لشبونة في ١٥ و١٦ أيار/مايو بين ممثلي حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، بحضور الوسطاء البرتغاليين ومراقبين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة، وهو البلاغ الذي سجل فيه، في جملة أمور، أن مسألة مشاركة الأمم المتحدة مراقبة وقف إطلاق النار قد نوقشت وأن الوفود اتفقت على توجيه طلب إلى مجلس الأمن بدعم العملية وأحال ممثلا أنغولا وكوبا وفي رسالتهما المؤرخة ٢٤ أيار/مايو، إعلاناً مشتركاً صدر في ٢٣ أيار/مايو عن حكومتي بلديهما، بشأن القيام في ٢٥ أيار/مايو، قبل الموعد المحدد، بإتمام انسحاب ''القوات الأممية'' الكوبية من أنغولا. كما وجّه رئيس المجلس انتباه أعضائه إلى مشروع قرار [٥] أعد في سياق مشاورات سابقة.

وطرح مشروع القرار حينها للتصويت فاعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٦ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بقرار حكومة جمهورية أنغولا الشعبية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بإبرام اتفاقات السلام لأنغولا،

---

[١] S/22609.

[٢] S/22627؛ انظر أيضاً: الوثيقة S/22627/Add.1 المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١.

[٣] S/22617.

[٤] S/22644.

[٥] S/22652.

وإذ يؤكد الأهمية التي يوليها لتوقيع اتفاقات السلام ولوفاء الطرفين، بنية صادقة، بالالتزامات الواردة فيها،

وإذ يؤكد أيضاً أهمية امتناع جميع الدول عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تقوض الاتفاقات المذكورة أعلاه ومساهمتها في تنفيذها، فضلاً عن احترامها الكامل لاستقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح القرار الذي اتخذته حكومتا جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا بإتمام القيام، قبل الموعد المحدد، بسحب جميع القوات الكوبية من أنغولا بحلول ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١،

وإذ يأخذ في الاعتبار الطلب الذي قدّمه وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا الشعبية إلى الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩١،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ و٢٩ أيار/مايو ١٩٩١،

وإذ يأخذ في اعتباره أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، المنشأة بموجب قرار المجلس ٦٢٦ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، تنتهي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ و٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - يقرر بناءً على ذلك أن يسند ولاية جديدة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (من الآن فصاعداً: بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا) على النحو الذي اقترحه الأمين العام بما يتمشى مع اتفاقات السلام لأنغولا، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن؛

٣ - يقرر أيضاً إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة سبعة عشر شهراً تبدأ من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وذلك لتحقيق الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن فور توقيع اتفاقات السلام، وأن يبقي المجلس على علم تام بالتطورات اللاحقة.

وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، قدّم الأمين العام للمجلس تقريره عملاً بالقرار ٦٩٦ (١٩٩١) [٦]. وذكر أنه حضر الحفل الذي وقّعت أثناءه اتفاقات السلام في ٣١ أيار/مايو وأنه اتخذ فوراً خطوات لتنفيذ الولاية الجديدة التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (التي سميت منذ ذلك الوقت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا) [٧].

وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن المرحلة الأخيرة لعمليات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا [٨]، وذلك عملاً بالقرار ٦٢٦ (١٩٨٨). وقال إن البعثة نفذت ولايتها بنجاح قبل الموعد المحدد، عقب إتمام انسحاب القوات الكوبية من أنغولا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١. وكانت الولاية الأصلية للبعثة، المنصوص عليها في قرار المجلس ٦٢٦ (١٩٨٨)، تتضمن التحقق من إعادة انتشار القوات الكوبية إلى الشمال وانسحابها المرحلي والكامل من أنغولا بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩١، في إطار جدول زمني وافقت عليه أنغولا وكوبا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

[٦] S/22672.

[٧] للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وعملها، انظر: الفصل الخامس.

[٨] S/22678.

باء - تقارير أخرى للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

المقرر المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٦٢): القرار ٧٤٧ (١٩٩٢)

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى المجلس، عملاً بالقرار ٦٩٦ (١٩٩١)، تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا خلال فترة الخمسة أشهر الأولى من عملها، التي بدأت في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ عندما دخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ، وانتهت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر [٩]. وذكر أن كلا الطرفين احترما وقف إطلاق النار بصفة عامة،، مما وفرّ أساساً سليماً لتنفيذ الأحكام الأخرى في اتفاقات السلام. لكن الطرفين لم يوفقا في امتثال أحكام الاتفاقات التي تنص على تقيد القوات بمناطق تجميع القوات. وفيما يخص الانتخابات المقبلة، أعرب الأمين العام لكلا الطرفين عن رأيه القائل بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تدعى، كخطوة أولى على الأقل، إلى تقديم المساعدة التقنية لمن سيتولون مسؤولية تخطيط عملية الانتخابات وإجرائها، ولا سيما أن أنغولا ستجري أول انتخابات ديمقراطية لها. وفيما يتعلق بالدور المحتمل الذي قد تضطلع به الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات، فقد كان ذلك تحدياً هائلاً، بالنظر إلى حالة الخراب التي كانت تعتري البلد والغياب شبه الكامل للهياكل الأساسية الضرورية لدعم مراقبي الانتخابات. ورغم أن السلطات الأنغولية لم تكن قد اتخذت بعد أي قرار بشأن تقديم طلب إلى الأمم المتحدة بتوفير المساعدة التقنية أو مراقبي الانتخابات، فقد كانت هناك مؤشرات قوية على تزايد توافق الآراء في البلد بأنه ينبغي إشراك الأمم المتحدة. وتم التوضيح للسلطات الأنغولية بأن توفير مراقبين للانتخابات سيتطلب مقرراً آخر من مجلس الأمن، وأن من الضروري، بالنظر إلى التعقيدات الشديدة التي تعتري هذه العملية، أن تقدم الطلبات الخاصة بإشراك الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن، حتى يتسنى تقديم التوصيات المناسبة.

وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا [١٠]. وأشار إلى أن سلفه كان قد أبلغ أعضاء المجلس بالطلبات التي تلقاها من وزير العلاقات الخارجية في أنغولا في رسالتين مؤرختين ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١: طلب للحصول على مساعدة تقنية من الأمم المتحدة للمساعدة في التحضير للانتخابات المقررة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وإجرائها؛ وطلب التماس متابعة مراقبي الأمم المتحدة للعملية الانتخابية إلى أن تنتهي. وذكر الأمين العام أنه كان قد شرع بالفعل في توفير مساعدة تقنية بشأن المسائل الانتخابية لأنغولا في وقت مبكر. وفيما يخص مراقبة الأمم المتحدة للانتخابات، أشار إلى أن سلفه قد ذكر أنه أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أن النقاط التالية ذات أهمية خاصة للطلب الذي تقدمت به أنغولا: (أ) يتصل الطلب بوضوح بحالة ذات بعد دولي كانت معروضة على المجلس منذ أن أنشأ بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بغية رصد ترتيبات وقف إطلاق النار التي تمت الموافقة عليها في اتفاقات السلام؛ (ب) إن إجراء انتخابات بإشراف دولي هو العنصر المركزي في تنفيذ اتفاقات السلام؛ (ج) لكي يتم التحقق

[٩] S/23191.

[١٠] S/23671، انظر أيضاً: الوثيقة S/23671/Add.1 المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢.

من عدالة الانتخابات ونزاهتها، ينبغي أن يشمل الرصد العملية الانتخابية برمتها، بما في ذلك تسجيل الناخبين؛ (د) طلبت حكومة أنغولا رسمياً وجوداً للأمم المتحدة في العملية الانتخابية في مرحلة هامة من عملية السلام؛ (هـ) تحظى الأمم المتحدة بدعم واسع النطاق من الجمهور في أنغولا للاضطلاع بذلك الدور. ومراعاة منه لتلك النقاط، أبلغ سلفه المجلس باعتزامه التوصية بأن يأذن لبعثة بمراقبة الانتخابات في أنغولا، استناداً إلى الآراء التي يبديها فريق استقصائي أوّلي كان قد اقترح إيفاده أولاً إلى البلد. وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه أبلغ المجلس لاحقاً بقراره تعيين ممثل خاص في أنغولا ليتولى مسؤولية كافة الأنشطة الحالية والمتوقعة للأمم المتحدة فيما يتصل باتفاقات أنغولا للسلام ويتولى أيضاً رئاسة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا؛ كما أبلغه باعتزامه التوصية بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لتشمل شعبة للانتخابات [١١].

وعرض الأمين العام الاختصاصات [١٢] المقترحة بإيجاز، إضافة إلى خطة تشغيلية لمراقبة الأمم المتحدة للانتخابات ولتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، حيث أكد على حاجة البعثة الانتخابية إلى الحصول على الموافقة الصريحة للطرفين في اتفاقات السلام [١٣]. ولاحظ أنه بالرغم من تحقق الكثير في مجال تنفيذ عملية السلام، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لكفالة متابعة تحقيق المكاسب حتى مرحلة الإنجاز. ولم يكن من الممكن تأجيل الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاقات أكثر من ذلك. وكان على كافة الأطراف والقوى الأنغولية أن تضم جهودها لتجديد التزاماتها بجداول زمنية واقعية إلى أن يتحقق الهدف المتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ولكفالة نجاح العملية الانتخابية، دعا الأمين العام إلى تسريح القوات وإنشاء قوة موحدة للشرطة المدنية وتشكيل وحدات مشتركة للشرطة العسكرية داخل الجيش الوطني الجديد، وبسط إدارة الحكومة واستعادة الأمن في جميع أرجاء البلد. وشدّد على أن الانتخابات الأنغولية هي أساساً شأن وطني يتعلق بالسيادة: فدور الأمم المتحدة هو مراقبة الانتخابات والتحقق منها، وليس تنظيمها. غير أن الأمم المتحدة ينبغي لها، في حدود ولايتها ومواردها، أن تبذل قصارى جهودها لتيسير العملية. وبناءً عليه، أوصى بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وقوامها وتشكيلها على النحو المبين في تقريره.

وفي الجلسة ٣٠٦٢ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس في جدول أعماله وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت. ووجّه الرئيس (فنزويلا) نظر أعضاء المجلس إلى مشروع قرار [١٤] أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس، وإلى تنقيح بسيط للفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار في نسخته المؤقتة.

ورحب ممثل أنغولا بمشروع القرار باعتباره ''نقطة تحول هامة أخرى'' في عملية السلام وإرساء الديمقراطية في أنغولا، حيث من شأنه ضمان وجود مراقبين دوليين في العملية الانتخابية الجارية في بلده. كما أكد التزام حكومة بلده بتنفيذ اتفاقات السلام [١٥].

وأعرب ممثل الرأس الأخضر عن رأيه بأن قرار توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا قرار هام، حيث سيضفي على العملية الانتخابية المصداقية الدولية مما يسهم في إيجاد مناخ من الثقة والاستقرار في أنغولا [١٦].

ولاحظ ممثل البرتغال أن توقيع اتفاقات السلام في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ كان إيذاناً ببداية حقبة جديدة في أنغولا، حيث إن زعماء الأطراف الضالعة في الصراع الذي خرب أنغولا لفترة تربو على ١٥ عاماً يلتزمون الآن بالتعاون لفترة تنتهي بإجراء انتخابات حرة. وفي هذا الصدد، كان الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات والتحقق منها أساسياً [١٧].

وأخذ العديد من أعضاء المجلس الكلمة قبل التصويت، فرحبوا بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لتشمل رصد الانتخابات، كما لاحظوا أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تلك العملية. ودعوا الأطراف الأنغولية إلى امتثال اتفاقات السلام وإلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أيلول/سبتمبر، على النحو المتفق عليه [١٨].

وطرح بعد ذلك للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٧٤٧ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قرّر فيه أن يعهد بولاية جديدة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (التي أصبحت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا) على النحو الذي اقترحه الأمين العام بما يتمشى مع 'اتفاقات السلام لأنغولا'،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لينفذ بالكامل الولاية المعهود بها إلى بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يلاحظ بارتياح الجهود التي بذلت حتى الآن من جانب حكومة جمهورية أنغولا الشعبية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للمحافظة على وقف إطلاق النار، وإذ يعرب عن القلق إزاء التأخيرات والفجوات في إتمام بعض المهام الرئيسية الناشئة عن 'اتفاقات السلام'،

وإذ يشدّد مرة أخرى على الأهمية التي يعلقها على قيام الأطراف بالوفاء بحسن نية بكل الالتزامات الواردة في 'اتفاقات السلام'،

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص لأنغولا يكون مسؤولاً عن كل الأنشطة الجارية والمرتقبة للأمم المتحدة فيما يتصل 'باتفاقات السلام' ويكون أيضاً رئيساً للبعثة،

وإذ يضع في اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

---

[١١] رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/23556).

[١٢] S/23671، الفقرة ٢٢؛ انظر أيضاً: الفصل الخامس.

[١٣] S/23671، الفقرة ١٨.

[١٤] S/23743.

[١٥] S/PV.3062، الصفحات من ٣ – ٦.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧.

[١٧] المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

[١٨] للاطلاع على البيانات ذات الصلة، انظر: S/PV.3062، الصفحات ٨ – ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (بلجيكا).

وقد نظر في التقرير الإضافي المقدّم من الأمين العام المؤرخ ٣ و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

١ - يوافق على التقرير الإضافي المقدّم من الأمين العام المؤرخ ٣ و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والتوصيات الواردة فيه بشأن الخطة التنفيذية لقيام الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات وتوسيع نطاق البعثة؛

٢ - يطلب إلى الأطراف الأنغولية أن تتعاون بشكل كامل مع الممثل الخاص للأمين العام ومع البعثة، بحيث يشمل ذلك التعاون اضطلاع البعثة بولايتها الموسّعة؛

٣ - يشدّد على الضرورة المشار إليها في الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام بأن تتوافر أمام بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات الموافقة الصريحة من الأطراف على اتفاقات السلام لأنغولا؛

٤ - يقرر أن يوسع ولاية البعثة لما تبقّى من فترة ولايتها الحالية لتشمل المهمة المنصوص عليها في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام؛

٥ - يحث الأطراف الأنغولية على الامتثال بدقة لأحكام 'اتفاقات السلام' وللمواعيد النهائية المتفق عليها؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، يحثها على المضي بدون تأخير في تسريح قواتها وتشكيل قوة مسلحة وطنية موحدة وعلى التشغيل الفعّال لوحدات شرطة مراقبة مشتركة وتوسيع الإدارة المركزية وغير ذلك من المهام الرئيسية؛

٦ - يدعو السلطات والأطراف الأنغولية إلى إنجاز الاستعدادات السياسية والقانونية والتنظيمية والمالية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب تجرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وإلى إتاحة كل الموارد الممكنة للعملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يشجع جميع الدول على أن تقدم مساهمات طوعية، ويطلب إلى برامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تساهم في تقديم ما يلزم من مساعدة ودعم للإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب في أنغولا؛

٨ - يحث الأطراف على أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بوضع جدول زمني دقيق للعملية الانتخابية في أنغولا حتى يمكن إجراء الانتخابات في التاريخ المحدد، ويطلب إلى الأمين العام أن يتعاون في تحقيق ذلك؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات وأن يقدم تقريراً آخر إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١: رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس المجلس [١٩]، أشار الأمين العام إلى أن ممثلته الخاصة قد أبلغته بأن تقدماً ملموساً قد أحرز فيما يتعلق بترتيبات الرصد التي تضطلع بها الشرطة والمتوخاة في اتفاقات السلام. وقد تم إنشاء ثلاثة أفرقة رصد مشتركة من الشرطة (من الحكومة ويونيتا)، ومن المقرر أن يتم التحقق منها بواسطة مراقبي الشرطة التابعين لبعثة التحقق، في كل من المقاطعات الأنغولية وعددها ١٨ مقاطعة. وقد خلصت ممثلته الخاصة إلى نتيجة مؤداها أنه يلزم زيادة عدد أفراد قوة الشرطة التابعة للبعثة في كل مقاطعة من مقاطعات أنغولا من أربعة ضباط شرطة إلى ستة؛ وهي تعتقد أيضاً أن من المهم توسيع نطاق المهام الموكولة إلى وحدة الشرطة التابعة للبعثة، لتشمل القيام بدور في المهام الانتخابية للبعثة عن طريق مراقبة الاجتماعات الحاشدة أثناء الحملة الانتخابية ومراقبة عملية التسجيل ومراكز الاقتراع وقت إجراء الانتخابات. وبناءً عليه، أوصى الأمين العام بضرورة زيادة عدد أفراد البعثة من ٩٠ إلى ١٢٦ ضابطاً.

وفي رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ [٢٠] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام علماً بما يلي:

أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ بشأن زيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق قد أُبلغت إلى أعضاء المجلس، وهم موافقون على توصيتكم الواردة في الرسالة.

المقرر المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٩٢): بيان من الرئيس

في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً آخر عملاً بالقرار ٧٤٧ (١٩٩٢)، بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية)، وبشأن العملية الانتخابية في أنغولا [٢١]. وأشار إلى أن الأنغوليين قطعوا شوطاً طويلاً في تنفيذ عملية السلام وأنهم يتلقون مساعدة نشطة من جانب ثلاثة مراقبين - البرتغال، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة - فضلاً عن المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق الثانية في أنغولا. على أنه لا يزال يلزم الكثير من العمل على وجه الإلحاح، من جانب جميع الأطراف المعنية، وبصفة رئيسية، الحكومة ويونيتا، إذا أريد تحقيق الهدف المتمثل في عقد انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ولاحظ أن اهتمام الشعب الأنغولي وقادته قد اتجها بصورة متزايدة صوب العملية الانتخابية وبعيداً عن المهام التي لم تتم والواردة في اتفاقات السلام، من قبيل تجميع القوات والأسلحة، والتسريح، وتشكيل قوات مسلحة وقوات شرطة جديدة. وشدّد على أن الحكومة ويونيتا يجب عليهما الآن إحراز كل تقدم ممكن بشأن هذه المهام الحيوية إذا أريد لعملية السلام أن تنجح وتستمر. كما يجب عليهما أيضاً العمل معاً لكبح جماح استراتيجية حافة الهاوية الحالية، نظراً لأن المناخ السياسي والأمني في شتى أنحاء البلد لا يزال متوتراً وقد يُخرج عملية السلام عن مسارها إذا لم يتم احتواؤه. وأشار إلى أن الأمم المتحدة موجودة في أنغولا لتراقب عملية السلام وتتحقق منها ومن الانتخابات، لا لتقوم بتنظيمها، ودعا الأنغوليين إلى المحافظة على التزامهم السياسي كما دعا البلدان المانحة إلى تقديم المساعدة الموعودة بسرعة.

وفي الجلسة ٣٠٩٢ المعقودة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه في جدول أعماله وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

وبعد مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، أدلى رئيس المجلس (الرأس الأخضر) بالبيان التالي باسم المجلس [٢٢]:

نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية)، ويلاحظ جهود الأطراف الأنغولية لتنفيذ التزامات اتفق عليها في ''اتفاقات السلام لأنغولا''. وهو يثني على ما بذله الأنغوليون من جهود من أجل المضي ببلدهم صوب انتخابات حرة

[١٩] S/23985.

[٢٠] S/23986.

[٢١] S/24145 وCorr.1.

[٢٢] S/24249.

ونزيهة متعددة الأحزاب تجري في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وفقاً للجدول الزمني المحدد. وليس لذلك بديل قابل للتطبيق. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى التعاون التام مع العملية الانتخابية لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها.

ويؤكد المجلس من جديد الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره، بأن أنغولا بلد ذو سيادة ومستقل، وأن تنظيم جميع المهام التي تتم بموجب اتفاقات السلام والإشراف عليها هما مسؤولية الأحزاب الأنغولية نفسها. ومع ذلك، فإن المجلس، الذي فوّض الأمم المتحدة في مراقبة عملية السلام والتحقق منها، بناءً على طلب الأحزاب الأنغولية، ما زال يشعر بقلق شديد إزاء بعض القيود التي تعوق العملية في الوقت الراهن.

إن صون السلام منذ أيار/مايو ١٩٩١ والتزام جميع الأحزاب بالعملية الانتخابية أمران مشجعان. ومع ذلك فإن المجلس يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها على وفاء الأطراف بإخلاص بجميع التزاماتها الواردة في ''اتفاقات السلام لأنغولا''. وهو في هذا الصدد يناشد الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بشدة على التغلب بسرعة على أوجه التأخير والقصور المبينة في التقرير، وعلى زيادة قوة الدفع للتقدم في قضايا تقييد مواقع القوات والأسلحة، والتسريح، وتشكيل قوات جديدة للجيش والشرطة.

كما يعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة السياسية والأمنية في أنغولا التي تتطلب أكبر قدر من ضبط النفس. وينبغي وقف حوادث العنف والاتهامات المتبادلة والدعاية العدائية، وإفساح المجال أمام التسامح والتعاون والمصالحة. ولا بد من الاتفاق، دونما تأخير، على مدونة موجزة وواضحة لقواعد السلوك الانتخابي، وضمان السماح لكل فرد بحرية التنقل والتعبير والقدرة على التسجيل للانتخابات دونما خوف في جميع مناطق البلد. ويدعو المجلس الحكومة وجميع الأحزاب إلى العمل المباشر مع الممثل الخاص وجميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المشتركة في العملية الانتخابية لضمان أن يجري تسجيل الناخبين وفقاً للإجراءات المقررة وأن يتم في الوقت المناسب.

ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى تكريس جميع الموارد المتاحة من أجل الإعداد للانتخابات لكي يتسنى الوفاء بالتزامهما بالانتخابات يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ويرحب مع التقدير بالتزام البلدان المانحة بالدعم الكامل لكافة المهام الحيوية المتعلقة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من عملية السلام. وحيث إن الصعوبات الإدارية قيود رئيسية تعرقل هذه العملية، فإن المجلس يناشد بشدة الدول الأعضاء في مجلس الأمن المعنية بالأمر، سرعة تقديم ما وعدت به من مساعدة، ويحث الدول الأعضاء وكذلك وكالات الأمم المتحدة على التحلي بالمرونة والواقعية فيما يتعلق بهذا التعاون، ضماناً لأن يؤدي نجاح إتمام عملية أنغولا إلى الاستقرار والرخاء في أنغولا.

ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة موظفي البعثة وممتلكاتها.

وسيواصل مجلس الأمن إبقاء الحالة في أنغولا قيد الاستعراض الدقيق ويتطلع المجلس إلى تلقّي تقرير آخر من الأمين العام في بداية العملية الانتخابية.

المقرر المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١١٥): بيان من الرئيس

في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً آخر، استجابة للبيان الذي أدلى به الرئيس في ٧ تموز/يوليه، بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وبشأن العملية الانتخابية في أنغولا [٢٣]. وأشار إلى أن الأنغوليين يستحقون التهنئة لمحافظتهم على وقف إطلاق النار لمدة ١٥ شهراً، ولتسجيل الغالبية العظمى من السكان البالغين للتصويت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر. غير أنه لاحظ مع ذلك أن كلا الجانبين لم يكملا بعض المهام التي تتسم بأهمية كبيرة والتي تنص عليها اتفاقات السلام، بما في ذلك تسريح بقية القوات الحكومية والقوات التابعة ليونيتا، وجمع الأسلحة وتخزينها في مناطق مركزية، وتشكيل القوات المسلحة الموحدة الأنغولية الجديدة وإنشاء قوة شرطة محايدة. وهذه مهام أساسية لخلق ظروف تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة السياسية والأمنية في جميع أنحاء البلد بقدر كبير، حيث تشير التقارير إلى أن هناك أعمال تخويف واستفزاز من جانب مؤيدي الحكومة ويونيتا على السواء. ويعتبر الأمين العام أن تعهد جميع الأطراف السياسية باحترام نتائج الانتخابات التي تتحقق منها بعثة التحقق الثانية أمر أساسي. وناشد الحكومة ويونيتا أن تكفلا عدم تقديم مؤيديهما ووسائط الإعلام الخاضعة لسيطرتهما تقارير غير دقيقة ومشوهة وتحريضية خلال الأسابيع الحاسمة القليلة المقبلة، كما ناشد رئيس أنغولا ورئيس يونيتا أن يواصلا احترام التزاماتهما بموجب اتفاقات السلام.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه قد تولدت شكوك مؤخراً في بعض المحافظات فيما يتعلق بفعالية بعثة التحقق الثانية وحيادها. وفي الحالات التي تمكنت ممثلته الخاصة من تقديم أمثلة محددة، فإن هذه الأمثلة كانت تعكس أساساً سوء فهم للدور البعثة ومغالاة في تقدير قدرة الأمم المتحدة وولايتها. وأشار إلى أنه وفقاً لاتفاقات السلام وولاية مجلس الأمن، فإن بعثة التحقق الثانية موجودة في أنغولا لا لتنظم أو تنفذ الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار والانتخابات، بل لتراقب تنفيذ الأطراف الأنغولية ذاتها لهذه الترتيبات وتتحقق من رصد تنفيذها. وفي حين تفسر بعثة التحقق هذه الولاية على نطاق أوسع وبطريقة أنجع، فقد أكدت باستمرار أنها لا تستطيع أن تعمل إلّا من خلال الآليات التشاورية التي أنشئت بموجب اتفاقات السلام. وقال الأمين العام إنه طمأن رئيس يونيتا الذي كان قد أثار تلك الشواغل، بأنه سيجري تحقيق شامل بشأنها، وبأنه على أتم ثقة بممثلته الخاصة [٢٤].

وأشار الأمين العام إلى أن الانتخابات – التي تعد تتويجاً للعملية السياسية – ليست غاية في حد ذاتها، بل هي نقطة انطلاق إلى عصر جديد، وذكر أنه قد جرى الإعراب عن شواغل من جانب كل من المراقبين الأنغوليين والأجانب، بشأن ما قد يحدث أثناء فترة الانتقال الحساسة التي تعقب إجراء الانتخابات. وقد أشار علناً كل من رئيسي أنغولا ويونيتا، إلى احتمال طلب إبقاء البعثة لفترة محدودة، وثمة مؤشرات على أنه ستجري مناقشة هذا الموضوع بعد ذلك. وعندما ذكر هذا الاحتمال لممثلته الخاصة، شدّدت على أن أي تمديد من هذا القبيل سيقتضي من حكومة أنغولا تقديم طلب رسمي يستند إلى توافق في الآراء، ويعقبه قرار يتخذه مجلس الأمن؛ ولا بد من أن تكون الولاية محددة بشكل جلي ومحدودة من حيث فترتها الزمنية ونطاقها على السواء.

وفي الجلسة ٣١١٥ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

[٢٣] S/24556.

[٢٤] المرجع نفسه، الفقرة ٩.

وأشار الرئيس (إكوادور) إلى أنه عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، فقد فوضه أن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٢٥]:

لاحظ مجلس الأمن مع التقدير التقرير الآخر الذي قدّمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية) المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقد درس هذا التقرير بعناية.

ويؤكد المجلس من جديد ما يعلقه من أهمية على التنفيذ التام لاتفاقات السلام الخاصة بأنغولا، التي ستتوج بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب حرة ونزيهة في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ويهنئ المجلس شعب أنغولا لنجاحه في الحفاظ على وقف إطلاق النار وفي تسجيل الأغلبية العظمى من السكان للتصويت في الانتخابات. والمجلس على اقتناع بأنه لا رجعة عن هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، يدعو المجلس الأطراف الأنغولية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لاستكمال بعض التدابير الضرورية، ومنها تسريح ما تبقى من قوات تابعة للحكومة وللاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وجمع الأسلحة وتخزينها بصورة مركزية، والإتمام السريع لتشكيل القوات المسلحة الأنغولية الوطنية الجديدة. ومن الضروري أيضاً أن تعمل الشرطة بوصفها قوة وطنية محايدة.

كذلك يشعر المجلس بالقلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية في أنغولا مؤخراً. وهو يؤيد النداء الذي وجّهه الأمين العام إلى الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافمبي بأن يمارسا دورهما القيادي في هذه المرحلة الحاسمة، وبأن يكفلا تقيد أتباعهما بضبط النفس والتسامح في تصرفاتهم. ومما يشجع المجلس أن التقارير تفيد بتوصل الزعيمين إلى قرارات إيجابية في اجتماعهما المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وهو يحثهما على تنفيذ تلك القرارات دون إبطاء. ومما يتسم بأهمية خاصة ما أفيد به عن اتفاقهما من حيث المبدأ على تشكيل حكومة مصالحة وطنية بعد الانتخابات.

ويدعو المجلس السلطات الانتخابية الأنغولية إلى كفالة إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص المسجلين لممارسة حقهم في التصويت وإلى تمديد مواعيد الاقتراع في اليوم الثاني للانتخابات، إذا ثبت لزوم ذلك. ويؤكد المجلس أيضاً على أهمية التخطيط والدعم السوقي الوافي، ويحث الجهات المانحة على التحرك بسرعة لتوفير الاحتياجات المتبقية المحددة في تقرير الأمين العام.

ويساور المجلس القلق إزاء ما أُعرب عنه مؤخراً في أنغولا من شكوك بشأن فعالية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وحيدتها، ويرحب بقرار الأمين العام على النحو المعرب عنه في الفقرة ٩ من تقريره بإجراء تحقيق شامل في جميع المسائل المثارة في هذا الصدد. ويعرب المجلس عن تأييده القوي للأمين العام ولممثلته الخاصة ويثني على موظفي بعثة التحقق الثانية الذين يتصدون لتحديات مهامهم بشجاعة وحياد وإخلاص. وهو يحث الأطراف الأنغولية على مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وعلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

ويحيط المجلس علماً بما أفيد به عن اتفاق بين الحكومة و"يونيتا" على أن يُطلب إلى الأمم المتحدة تمديد وجود البعثة في أنغولا أثناء فترة الانتقال بعد الانتخابات. وسيكون المجلس على استعداد لدراسة هذا الطلب إذا كان يستند إلى تأييد واسع النطاق في أنغولا وإذا كان يقترح للبعثة ولاية محددة بوضوح من حيث نطاقها ومدتها.

وسيواصل مجلس الأمن إبقاء الحالة في أنغولا قيد الاستعراض الدقيق، وهو يتطلع إلى تلقّي تقرير آخر من الأمين العام بعد الانتخابات.

[٢٥] S/24573.

جيم - تقرير شفوي مقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

المقرر المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٢٠ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في أعقاب مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريراً شفوياً للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلة أنغولا إلى الاشتراك في المناقشة، بناءً على طلبها دون أن يكون لها حق التصويت.

وأشار الرئيس (فرنسا) إلى أنه عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، فقد فوضه المجلس أن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٢٦]:

تابع مجلس الأمن عن كثب العملية الانتخابية التي جرت في أنغولا يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، عملاً بالقرار ٦٩٦ (١٩٩١) الذي اتخذه في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ إثر اتفاقات السلام. ويرحب المجلس بكون انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية قد أجريت في جو من الهدوء في جميع أنحاء البلد بمشاركة عدد كبير من الناخبين. وهو يود أيضاً أن يكرر الإعراب عن دعمه الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام وامتنانه لها للجهود الرائعة التي بذلتها، مع جميع أفراد بعثة التحقق الثانية، من أجل كفالة تنفيذ ذلك القرار، وبصفة خاصة من أجل إجراء العملية الانتخابية في جو من الهدوء.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء التقارير التي تلقاها والتي تفيد بأن أحد أطراف اتفاقات السلام يعترض على صحة الانتخابات. كما يشعر بالقلق لأن بعض القادة المنتمين إلى الطرف ذاته أعلنوا اعتزامهم الانسحاب من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة.

ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف احترام الالتزامات التي تعهدت بها في إطار اتفاقات السلام، ولا سيما الالتزام باحترام النتائج النهائية للانتخابات. وينبغي أن يسوّى أي اعتراض من خلال الآليات التي أنشئت لذلك الغرض.

وقد قرّر المجلس أن يوفد إلى أنغولا، في أسرع وقت ممكن، لجنة مخصصة تتكون من أعضاء في مجلس الأمن لدعم تنفيذ اتفاقات السلام بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام. وستحدد عضوية هذه اللجنة في المستقبل القريب بعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أصدر رئيس المجلس مذكرة أشار فيها إلى أنه عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، وافق الأعضاء على أن تضم اللجنة المخصصة أعضاء المجلس الأربعة التاليين: الاتحاد الروسي والرأس الأخضر والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية [٢٧].

المقرر المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢: بيان من الرئيس

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وعقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أصدر الرئيس البيان التالي لوسائط الإعلام باسم أعضاء المجلس [٢٨]:

[٢٦] S/24623.

[٢٧] S/24639.

[٢٨] S/24683؛ سجّل باعتباره مقرراً لمجلس الأمن في قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٩٢، الصفحة ٨٨ من النص الإنكليزي.

استمع أعضاء مجلس الأمن، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، إلى تقرير شفوي لأعضاء اللجنة المخصصة التابعة للمجلس التي أوفدت إلى أنغولا في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم لأعضاء هذه اللجنة مرحبين بمساهمتها في تخفيف التوتر في أنغولا وفي التماس حل للصعوبات التي ثارت بعد الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

ودعا أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى الطرفين إلى الوفاء بدقة بجميع التزاماتهما التي تعهدا بها ضمن إطار اتفاقات السلام، وخاصة بالنسبة لتسريح قواتهما وتكوين القوات المسلحة الموحدة، وإلى الامتناع عن أي إجراءات من شأنها زيادة التوتر.

وقد لاحظ أعضاء مجلس الأمن، مع الارتياح، أن الممثلة الخاصة للأمين العام لأنغولا قد شهدت في بيانها الذي أعلنته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بأنه، مع أخذ جميع أوجه القصور في الحسبان، يمكن اعتبار أن الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت بوجه عام حرة ونزيهة.

وقد لاحظ أعضاء مجلس الأمن، مع الارتياح، أيضاً أن زعماء الطرفين في اتفاقيات السلام قبلوا الدخول في حوار بما يتيح إمكانية استكمال انتخابات الرئاسة.

وأعضاء مجلس الأمن يتطلعون إلى توصيات الأمين العام عن مساهمة الأمم المتحدة في ضمان استكمال انتخابات الرئاسة، وهم على استعداد لاتخاذ إجراءات دون تأخير على أساس هذه التوصيات.

دال – رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٢٦ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، بشأن الحالة في أنغولا [٢٩]. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

وأشار الرئيس (فرنسا) إلى أنه، عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، فقد فوضه المجلس أن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٣٠]:

أحاط مجلس الأمن علماً بالرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس بشأن الحالة في أنغولا. ويعرب المجلس عن قلقه البالغ لتدهور الحالة السياسية وتزايد التوتر في ذلك البلد.

ويدعو المجلس مرة أخرى طرفي اتفاقات السلام إلى احترام جميع الالتزامات المتعهد بها وفقاً لهذه الاتفاقات، ولا سيما فيما يتعلق بحصر قواتهما في معسكرات وتجميع أسلحتهما، وتسريح القوات، وتكوين قوة مسلحة وطنية موحدة. ويدعو المجلس الطرفين أيضاً إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر والإضرار بسير العملية الانتخابية وتهديد السلامة الإقليمية لأنغولا.

ويدعو مجلس الأمن الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام والأحزاب الأخرى المشتركة في العملية الانتخابية في أنغولا إلى احترام نتائج الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وهي الانتخابات التي أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام طابعها الحر والدقيق عموماً. ويحث المجلس زعماء طرفي اتفاقات السلام على الدخول دون إبطاء في حوار يستهدف التمكين من عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وسوف يحمل مجلس الأمن المسؤولية أي طرف يرفض الدخول في هذا الحوار مهددا بذلك العملية كلها بالخطر.

ويدين مجلس الأمن بحزم الهجمات والاقتحامات التي لا أساس لها والتي تشنها إذاعة فورغان للاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام على الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وهو يطلب الوقف الفوري لهذه الهجمات والاقتحامات ويكرر تأكيد تأييده التام للممثلة الخاصة وللبعثة.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن استعداده للتصرف دون إبطاء على أساس التوصيات التي يمكن أن يتقدم بها الأمين العام بشأن مساهمات الأمم المتحدة في إنجاز العملية الانتخابية.

هاء – رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٣٠): القرار ٧٨٥ (١٩٩٢)

في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٣١] أوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة. وأشار إلى أنه وصف في رسالته الموجهة إلى الرئيس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الصعوبات التي نشأت في أنغولا منذ الانتخابات التي عقدت في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر، والتي من بينها عدم وجود اتفاق بين طرفي اتفاقات السلام بشأن ترتيبات إجراء جولة ثانية من انتخابات الرئاسة. على أن كلا الطرفين أعلنا عن رغبتهما في أن تسهم بعثة التحقق الثانية في تنظيم تلك الجولة والتحقق منها لدى إجرائها. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أنه تلقّى قبل إجراء الانتخابات مباشرة، رسالة من وزير خارجية أنغولا [٣٢]، تتضمن طلباً من حكومته لتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وهو التاريخ الذي رأت تلك الحكومة أنه معقول لاختتام كامل عمليات إقامة الديمقراطية في البلد. ونظراً لعدم اليقين الذي نشأ عقب الانتخابات الأنغولية، أرجأ الأمين العام تقديم توصية إلى مجلس الأمن بشأن هذا الطلب. ولكنه لم ير مناصاً في ظل هذه الظروف، من أن يوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة مدتها ٣١ يوماً، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وأعرب عن أمله في أن يكون حينذاك، بتعاون طرفي اتفاقات السلام، أقدر على تقديم توصية محددة بشأن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وحجمها.

وفي الجلسة ٣١٣٠ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرازيل والبرتغال

---

[٢٩] عُمّمت الرسالة على أعضاء المجلس، ولكنها لم تصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

[٣٠] S/24720.

[٣١] S/24736.

[٣٢] رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24585).

وجنوب أفريقيا، بناءً على طلبهم، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. ووجّه الرئيس (فرنسا) اهتمام أعضاء المجلس إلى الرسائل التالية الموجهة إلى الأمين العام: (أ) رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر موجهة من ممثل أنغولا [٣٣]، يطلب فيها تمديد أنشطة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ (ب) رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من ممثل المملكة المتحدة [٣٤]، يحيل بها بياناً بشأن أنغولا صادراً عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ (ج) رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من ممثل جنوب أفريقيا [٣٥]، تتعلق بموقف حكومة جنوب أفريقيا من الانتخابات الأخيرة في أنغولا وما أعقبها. ووجّه الرئيس أيضاً اهتمام الأعضاء إلى مشروع قرار أُعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس [٣٦]، وإلى بعض التنقيحات الشفوية لمشروع القرار في صيغته المؤقتة.

وذكر ممثل البرتغال أن بلده يرى أن وجود ودور الأمم المتحدة في أنغولا لهما أهميتهما الحيوية، وأن بلده يؤيد تعزيز الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وأعرب أيضاً عن ترحيبه باهتمام مجلس الأمن النشط بهذه المسألة الخطيرة. وأردف أن الزيادة المقلقة في التوتر تدفع البلد إلى حافة الحرب مرة أخرى، ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح أنه لن يقبل وقف العمل بالالتزامات المضطلع بها في اتفاقات السلام. وينبغي أن يدان على نحو لا لبس فيه أي دعم يقدم إلى أي طرف من الأطراف خارج إطار وروح هذه الاتفاقات. وأعرب عن التقدير لإعراب المجلس مجدداً عن استعداده للنظر في اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين امتناع جميع الأطراف عن استعمال القوة واحترامها النتيجة النهائية للعملية الديمقراطية. وأضاف أن خطورة الحالة لا تثير بالغ القلق إزاء ما قد يحدث في أنغولا فحسب ولكن تهدد أيضاً بتعريض السلام والاستقرار في كامل المنطقة للخطر [٣٧].

وأشار ممثل البرازيل إلى أنه منذ إصدار بيان رئيس المجلس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمرت الحالة في أنغولا في التردي؛ وعلى منوال المتكلم السابق، أعرب عن خشيته من أن الحالة قد بلغت أبعاداً قد تؤثر فيها على السلام والأمن في أنغولا وفي المنطقة المجاورة على حد سواء. وأعرب عن التأييد القوي لمشروع القرار الذي سيعتمده المجلس وشدّد بصفة خاصة على أهمية ''استعداده لاتخاذ كل التدابير المناسبة'' بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ اتفاقات السلام [٣٨].

وأعرب ممثل أنغولا عن قلق حكومته فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في بلده، والناجمة عن ''الموقف غير المسؤول'' الذي انتهجته يونيتا برفضها قبول نتائج الانتخابات التي أعلن المجلس أنها ''كانت حرة ونزيهة''. وأضاف أن هذا الموقف انتهاك واضح لاتفاقات السلام. وقال إن حكومته تطلب اتخاذ تدابير قوية من أجل حمل يونيتا على قبول نتائج الانتخابات وتنفيذ اتفاقات السلام. كما أعرب أيضاً عن القلق بسبب معلومات متعلقة بوجود قوات محاربة من جنوب أفريقيا إلى جانب يونيتا؛ وقال إنه إذا اتضح أن المزاعم صحيحة، فإن ذلك سيخلق آثاراً سياسية خطيرة بالنسبة للمنطقة بأسرها [٣٩].

ونفى ممثل جنوب أفريقيا نفياً قاطعاً المزاعم المتعلقة بتعاون جنوب أفريقيا عسكرياً مع يونيتا ضد حكومة أنغولا. وأكد أن حكومته لن تدعم بأي حال من الأحوال أي طرف يختار الحل العنيف أو يرتكب العدوان في أنغولا. وقال إن الخيار العسكري ليس خياراً، وقد بدأت حكومة جنوب أفريقيا جهدها لإقناع قادة أنغولا بذلك. وأضاف قائلاً إنه يجب حل الخلافات على طاولة المفاوضات. ولهذا ستؤيد حكومة جنوب أفريقيا أي اقتراح من شأنه أن يحقق السلام، كما تحث مجلس الأمن على العمل بطريقة تيسر تحقيق السلام [٤٠].

وتكلم ممثل الولايات المتحدة قبل التصويت على مشروع القرار، فحث رئيس أنغولا ورئيس يونيتا على العمل بطريقة حاسمة لمنع تفاقم أعمال العنف من أن يؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية في أنغولا. وأشار إلى قلق بلده العميق بشأن التقارير التي تقول إن يونيتا تحاول أن تمد نطاق سلطتها إلى أجزاء من الأراضي الأنغولية؛ وإنه إذا كان ذلك صحيحاً، فمن شأنه أن يمثل خرقاً خطيراً لاتفاقات السلام. وأشار إلى أن بلده سيواصل السعي بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية في أنغولا. وقال إنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلّا بانتهاء العنف وعودة القوات إلى ثكناتها واستئناف الحوار السياسي الجاد على أرفع مستوى. ودعا الأطراف إلى تنفيذ هذه الإجراءات فوراً. وقال إنه لا مناص من أن يعقد الزعيمان الأنغوليان اجتماع قمة على الفور للتغلب على الأزمة الحالية. وأعرب عن الأمل في أن يسهم مشروع القرار في الإنهاء السلمي العاجل للعملية التي قررتها اتفاقات السلام [٤١].

وبعد ذلك طرح مشروع القرار في صيغته المؤقتة للتصويت واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٧٨٥ (١٩٩٢) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ و٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢،

وإذ يشير أيضاً إلى البيان الذي أدلى به نيابة عنه رئيس مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ يحيط علماً برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ التي يوصي فيها بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الحالة السياسية وتزايد التوتر في أنغولا،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء التقارير التي أفادت بقيام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) باستئناف الأعمال القتالية مؤخراً في لواندا وهوامبو،

وإذ يؤكد أن أي طرف لا يحترم جميع الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب ''اتفاقات السلام لأنغولا'' سيكون موضع رفض من المجتمع الدولي، وأن نتائج استعمال القوة لن تقبل،

١ - يوافق على توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

---

[٣٣] S/24585.

[٣٤] S/24712.

[٣٥] S/24732.

[٣٦] S/24738.

[٣٧] S/PV.3130، الصفحتان ٦ و٧.

[٣٨] المرجع نفسه، الصفحات ٧ - ١٠.

[٣٩] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

[٤٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٦.

[٤١] المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و١٩.

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بحلول ذلك التاريخ، تقريراً مفصّلاً عن الحالة في أنغولا، وكذلك توصيات طويلة الأجل، مصحوبة بالآثار المالية المترتبة عليها، بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وعدد أفرادها،

٣ - يدين بقوة أي استئناف للأعمال القتالية ويطالب على وجه السرعة بإيقاف تلك الأعمال على الفور،

٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن القيام، بطريق مباشر أو غير مباشر، بأي عمل يمكن أن يعرض تنفيذ اتفاقات السلام للخطر وأن يزيد من حدة التوتر في البلد،

٥ - يكرر الإعراب عن تأييده التام للممثلة الخاصة للأمين العام ولبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وعن إدانته القوية للهجمات والاتهامات التي لا أساس لها التي شنتها محطة إذاعة يونيتا ''فورغان'' ضد الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

٦ - يعرب عن تأييده لبيان الممثلة الخاصة للأمين العام الذي شهدت فيه بأن الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت حرة ونزيهة بوجه عام، ويطلب من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والأحزاب الأخرى المشتركة في العملية الانتخابية في أنغولا احترام نتائج تلك الانتخابات،

٧ - يطلب من طرفي اتفاقات السلام التقيّد بجميع الالتزامات المتعهد بها وفقاً لهذه الاتفاقات، ولا سيما فيما يتعلق بحصر قواتهما في معسكرات وجمع أسلحتها، وتسريح القوات، وتكوين القوة المسلحة الوطنية الموحدة، والامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر والإضرار بسير العملية الانتخابية وتهديد السلامة الإقليمية لأنغولا،

٨ - يحث زعماء الطرفين على الدخول دون إبطاء في حوار يستهدف التمكين من إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على وجه السرعة،

٩ - يؤكد من جديد أنه سيحمل المسؤولية لأي طرف يرفض الدخول في هذا الحوار، معرضاً بذلك العملية كلها للخطر، ويكرر الإعراب عن استعداده للنظر في اتخاذ كل التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ اتفاقات السلام،

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وأشار ممثل المملكة المتحدة في معرض كلامه بعد التصويت، إلى أنه قد تم إحراز الكثير من التقدم بعد توقيع اتفاقات السلام في أنغولا، ويرجع الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام. وأضاف قائلاً إن هذا التقدم يتعرض الآن للخطر بسبب عدم استعداد أحد الطرفين لقبول نتائج الانتخابات والوصول بالانتخابات الرئيسية إلى خاتمتها في جولة ثانية، والتهديد باللجوء إلى القوة. وإن مثل ذلك الرفض لنتائج الانتخابات واللجوء إلى القوة أمر لن يقبله المجتمع الدولي. وأشار إلى أن الوقت لم يتأخر كثيراً لإعادة عملية السلام إلى مسارها، وذكر أن حكومته تأمل أن التحذير الواضح بالتعرض للعزلة الدولية كما عبر عنه القرار ٧٨٥ (١٩٩٢)، سيلقى استجابة [٤٢].

وأشار ممثل الاتحاد الروسي أيضاً إلى أنه يجب على يونيتا أن تستجيب للتحذيرات الجادة الواردة في القرار الذي اعتمد لتوه. وأضاف أن محاولات يونيتا دفع أنغولا مرة أخرى إلى حرب أهلية ليس من شأنها أن تهدد فقط عملية التسوية في البلد، بل قد يكون لها أثر سلبي على الحالة في المنطقة برمتها. وأردف قائلاً إن الوفد الروسي يرى أن على مجلس الأمن أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ الطرفين اتفاقات السلام وتشجيع إقامة حوار مبكر بين الزعيمين الأنغوليين بهدف عقد جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي من جانبه مستعد لأن يدعم بهمة أي خطوات للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن تدعو إلى التنمية السلمية لأنغولا [٤٣].

وأيّد ممثل زمبابوي القرار الذي اعتمد للتو قائلاً إن زمبابوي تؤمن بقوة بأنه لا ينبغي لأي طرف ''أن يسعى من أجل أن يحقق بواسطة طلقات البندقية ما لم يحققه عن طريق مراكز الاقتراع''. وأعرب عن الأمل في أن تستجيب يونيتا لطلب مجلس الأمن بوقف جميع أعمال القتال من الآن فصاعداً، والتقيّد الكامل بأحكام اتفاقات السلام لأنغولا [٤٤].

وتكلم الرئيس، بصفته ممثل فرنسا، فأشار إلى أنه باعتماد القرار ٧٨٥ (١٩٩٢)، أظهر المجلس أنه مستعد لمواصلة المشاركة النشطة في تنفيذ اتفاقات السلام. وأضاف قائلاً إن من الجلي مع ذلك، أن الأمم المتحدة لن تتمكن من إنجاز أي شيء دون تعاون الطرفين. وأعرب عن الأمل، على منوال المتكلمين السابقين، في أن تُسمع الرسالة التي وجهها مجلس الأمن وتفهم [٤٥].

واو - تقرير آخر من الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤٤): القرار ٧٩٣ (١٩٩٢)

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قدّم الأمين العام تقريراً آخر إلى المجلس بشأن الحالة في أنغولا بعد إجراء الانتخابات[٤٦]، استجابة لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر والقرار ٧٨٥ (١٩٩٢). كما قدّم أيضاً توصياته بشأن الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذها قبل انقضاء ولاية البعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار الأمين العام إلى أن الحالة في البلد قد تدهورت وأن استكمال العملية السلمية بنجاح وإقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب تبدو أبعد منالاً منها في أي وقت مضى منذ توقيع اتفاقات السلام في أيار/مايو ١٩٩١. وأضاف قائلاً إن وقف إطلاق النار الأصلي قد انتهك بصورة خطيرة لأول مرة منذ توقيع اتفاقات السلام. وإن الوقف الجديد لإطلاق النار في ١ تشرين الثاني/نوفمبر يكاد ينهار وأن كلا الجانبين قد اتخذا الاستعدادات لاستئناف الحرب. ومن الأسباب الرئيسية لسير الأمور على غير ما يرام في أنغولا عدم التحقيق الكامل، ضمن جدول زمني ضيق كما هو معروف، للبنود الرئيسية في اتفاقات السلام التي أريد بها أن تهيئ الظروف لعقد انتخابات. ومن أهم نواحي الإخفاق أن تسريح القوات وتخزين الأسلحة تعوزهما الفعالية، وثمة بطء في إنشاء قوة مسلحة موحدة؛ ولم تتم إعادة إنشاء إدارة مركزية فعّالة في كثير من أرجاء البلد، وهناك تباطؤ في إنشاء قوة شرطة محايدة.

على أن كلا الجانبين أعادا تأكيد التزامهما بالسلام والحوار وأعربا عن رغبتهما في الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي في هذا الصدد. وعلاوة

[٤٢] المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

[٤٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

[٤٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و٢٥.

[٤٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و٢٧.

[٤٦] S/24858، انظر أيضاً: S/24858/Add.1 المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

على ذلك فإن يونيتا قبلت في نهاية المطاف نتائج الانتخابات. واتفق كلا الجانبين على ضرورة وجود البعثة لكي تتمكن، في غضون ستة أشهر، من تهيئة الظروف التي يمكن أن تعقد فيها الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وأن تكلل عملية السلام بالنجاح. وشدّد الأمين العام على أنه أوضح لكلا الجانبين أنهما ما لم يتمكنا من إقناعه بامتثالهما الحقيقي وتلبيتهما لاتفاقات السلام، فإنه لن يكون مستعداً للتوصية بزيادة ولاية وقوام البعثة، أو حتى باستمرارها بقوامها الحالي. وسيكون من اللازم أيضاً بالنسبة للطرفين أن يتفقا على جدول زمني واضح وعلى تقييم رسمي على فترات منتظمة للوفاء بالتزاماتهما. ويتعين أن توجد أيضاً دلائل على الالتزام الحقيقي بالمصالحة الوطنية، والتي لا يمكن تحقيقها دون مشاركة كاملة من يونيتا، التي يتعين معالجة شواغلها المشروعة.

وأضاف الأمين العام أنه، حيث إنه لا يمكن القول في الوقت الراهن ما إذا كانت جهوده وجهود الدول الأعضاء المعنية ستكلل بالنجاح في إقناع الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بإعادة تنشيط عملية السلام، فإنه ليس في وضع الآن يسمح له بأن يقدم توصيات طويلة الأجل بشأن ولاية البعثة وقوامها، كما هو مطلوب في القرار ٧٨٥ (١٩٩٢). وبناءً عليه فإنه يوصي بتمديد بعثة التحقق الثانية، بولايتها الحالية، لفترة أخرى مدتها شهران، أي إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وأضاف قائلاً إنه سيقدم قبل ذلك التاريخ تقريراً آخر يتضمن توصيات بشأن الأنشطة المقبلة للأمم المتحدة في عملية السلام لأنغولا. ومضى قائلاً إنه إذا ووفق على توصيته الحالية، فقد يرغب مجلس الأمن في أن يوضح للطرفين أن المجتمع الدولي لا يمكنه الانتظار إلى ما لا نهاية كي يقوما باتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة منهما إذا ما أريد لعملية السلام أن تعود إلى مسارها. وفي الوقت ذاته اقترح الأمين العام اتخاذ خطوات عاجلة بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنيين، لإعادة قوام البعثة إلى المستويات المأذون بها. وقال إن هذا من شأنه أن يظهر التزام المجتمع الدولي المستمر بعملية السلام كما سيكون بمثابة تدبير عملي لتحسين أمن موظفي البعثة في الميدان وتعزيز قدرتهم على توطيد وقف إطلاق النار.

وفي الجلسة ٣١٤٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، في جدول أعماله.

وجّه الرئيس (هنغاريا) اهتمام أعضاء المجلس إلى مشروع القرار [٤٧] الذي أعدّ أثناء المشاورات السابقة للمجلس، وكذلك إلى بعض التعديلات الشفوية التي أدخلت على مشروع القرار في صيغته المؤقتة.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الأمين العام ببيان أعرب فيه عن الأسى لمقتل مراقب الشرطة الذي يعمل مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية)، الذي قُتل أثناء تبادل إطلاق النار عند نشوب أعمال عدائية بين الجانبين قرب مخيم البعثة في أويغي، شمالي أنغولا. وأعرب عن شجبه للحادث باعتباره انتهاكاً خطيراً آخر لاتفاقات السلام، وناشد كلا الطرفين بقوة إيقاف الأعمال العدائية والسعي لإيجاد حل سلمي للأزمة الحالية عن طريق الحوار [٤٨].

[٤٧] S/24863.

[٤٨] S/PV.3144، الصفحتان ٢ و٣.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار بصيغته المؤقتة المعدّلة شفوياً للتصويت، واعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٧٩٣ (١٩٩٢) ونصه كالتالي:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ و٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ و٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الآخر للأمين العام المؤرخ ٢٥ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يساوره بالغ القلق للتدهور الذي تشهده الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا ولا سيما بفعل ما حدث من تحركات للقوات والأعمال العدائية التي وقعت يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وإذ يقابل بالترحيب والتأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص بهدف حسم الأزمة الراهنة،

وإذ يقلقه استمرار عدم تنفيذ الجوانب الرئيسية من ''اتفاقات السلام لأنغولا''،

وإذ يكرر تأكيد تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام بأن الانتخابات التي جرت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت حرة ونزيهة عموماً وإذ يحيط علماً بقبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لنتائج الانتخابات،

وإذ يلاحظ أن الأمين العام يعتزم أن يواصل، في هذه العملية كما في عمليات حفظ السلام الأخرى، مراقبة النفقات بعناية خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلام،

١ - يوافق على توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة التحقق الثانية لفترة أخرى مدتها شهران حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

٢ - يناشد الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطة أن تمد يد التعاون إلى بعثة التحقق الثانية من أجل إعادة البعثة في أقرب وقت ممكن إلى الحجم المأذون به؛

٣ - يرحب بالإعلان المشترك الصادر في ناميبي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ويحثهما على اتخاذ إجراءات فورية وفعّالة وفقاً للإعلان؛

٤ - يطالب الطرفين بالالتزام بدقة، بوقف إطلاق النار، ووقف جميع المواجهات العسكرية، ولا سيما تحركات القوات الهجومية، على الفور، وتهيئة كل الظروف اللازمة لإنجاز عملية السلام؛

٥ - يحث الطرفين على إبداء تقيدهما، ووفائهما دون استثناء، بـ ''اتفاقات السلام''، وخاصة فيما يتعلق بعدم نقل القوات التابعة لهما وجمع أسلحتها، وتسريح القوات، وتشكيل القوات المسلحة الوطنية الموحدة، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم التوتر أو تعرض للخطر عملية إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية؛

٦ - يناشد بقوة الطرفين الدخول في حوار مستمر وهادف يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإلى مشاركة جميع الأطراف في العملية الديمقراطية والاتفاق على جدول زمني واضح للوفاء بالتزاماتهما وفقاً لـ ''اتفاقات السلام''؛

٧ - يؤكد من جديد أنه سيعتبر أي طرف يرفض الاشتراك في ذلك الحوار، ويعرض بالتالي العملية بكاملها للخطر، مسؤولاً، ويعيد تأكيد، استعداده للنظر في اتخاذ جميع التدابير الملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ ''اتفاقات السلام''؛

٨ - يطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه أن يعرض تنفيذ ''اتفاقات السلام'' لخطر مباشر أو غير مباشر، وأن يزيد التوتر في البلد؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تقريراً آخر عن الحالة في أنغولا، مصحوباً بتوصياته الأطول أجلاً بشأن الدور الآخر للأمم المتحدة في عملية السلام، الذي ينبغي أن يحدد بوضوح من حيث النطاق والمدة وأن يقوم على أساس قدر واسع النطاق من التأييد في أنغولا؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

المقرر المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢: بيان من الرئيس

على إثر مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن عُقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أدلى رئيس مجلس الأمن (الهند) بالبيان التالي لوسائط الإعلام، باسم المجلس، بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام [٤٩]. وفيما يلي نص الجزء ذي الصلة:

يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن بالغ قلقهم واستيائهم إزاء تزايد عدد الهجمات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في شتى عمليات حفظ السلام.

وقد سُجِّل في الأيام القليلة الماضية عدد من الحوادث الخطيرة تعرّض لها موظفون عسكريون ومدنيون يعملون مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة.

ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل في أويغي، شمالي أنغولا، مراقب شرطة برازيلي يعمل مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، نتيجة لاندلاع الأعمال العدائية بين قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والقوات الحكومية، حوصر خلالها مخيم البعثة بين نيران الجهتين المتقاتلتين. ويعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم العميق مع حكومة البرازيل ومع أسرة الفقيد، ويقدمون لهما أحرّ تعازيهم.

...

...

ويدين أعضاء المجلس هذه الهجمات الموجهة ضد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ويطالبون جميع الأطراف المعنية باتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع تكرارها ...

زاي - رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٥٢): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٥٠] أحاط الأمين العام المجلس علماً بالحالة في أنغولا منذ اعتماد القرار ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغ المجلس أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل، أو لا يكاد يذكر، في إعادة عملية السلام إلى مسارها، وأنه ما لم يطرأ تحسُّن سريع يصعب الاعتقاد أنه بنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ستتهيأ له الظروف لأن يوصي مجلس الأمن بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا وهو أمر يعرب كلا الطرفين عن رغبتهما فيه. ومضى قائلاً إنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر عندما استولت القوات التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على المدينتين الشماليتين أويغي ونيغاغي، حيث توجد بهذه الأخيرة قاعدة جوية هامة، باءت بالفشل كل المحاولات التي بُذلت لإعادة الحوار بين الجانبين. وواصلت قوات يونيتا احتلال ما يقرب من ثلثي البلديات في أنغولا التي اضطرت الإدارة الحكومية إلى مغادرتها أو طردت منها. وهناك أدلة تثير القلق على أن كلا الجانبين يواصلان استعدادهما لاستئناف الحرب على نطاق واسع. وتتحدث البيانات العامة للحكومة عن ذلك الاحتمال صراحة.

وقال فيما يتعلق بالجبهة السياسية، إن الحكومة أعلنت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية عُرض منها عدد من المناصب على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وقرّرت يونيتا قبول مقاعدها في المجلس الجديد، وترشيح أشخاص لشغل المناصب التي عرضتها عليها الحكومة. وقرّرت يونيتا كذلك إعادة جنرالاتها إلى تشكيلات القوات المسلحة الأنغولية الجديدة التي كانوا قد انسحبوا منها بعد فترة قصيرة من انتخابات أيلول/سبتمبر. على أن الآمال المعقودة على إمكانية استئناف الحوار السياسي والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لتنفيذ اتفاقات السلام لم تتحقق. واستمر التراشق بالاتهامات بين الجانبين بشأن مجموعة متنوعة من القضايا: الحالة في أويغي ونيغاغي؛ ورفض يونيتا سحب قواتها، ومقاومتها لعودة الإدارة الحكومية إلى البلديات التي استولت عليها منذ إجراء الانتخابات؛ وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لدى كل جانب، لا سيما كبار شخصيات يونيتا الذين يعيشون ''تحت حماية الحكومة'' في لواندا؛ وتبادل جثث الذين سقطوا في القتال الأخير؛ وتبادل الاتهامات بالاستعداد للحرب.

وثمة عقبة أخرى تعترض سبيل التقدم، وهي القلق المشروع الذي يساور يونيتا بشأن أمن أعضائها في لواندا وسائر أنحاء البلد التي تسيطر عليها الحكومة؛ وهذا أمر يرغب كلا الطرفين في أن تتولى الأمم المتحدة مسؤوليته. وقد ذكر الأمين العام أنه على الرغم من أنه سيكون من الصعب أن تقوم الأمم المتحدة بذلك مباشرة، فقد قُدّم عدد من الأفكار إلى الجانبين، وإذا ما تم الوفاء بشروط معينة، سيكون مستعداً لالتماس الإذن من المجلس بتوفير بعض الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، على أساس مؤقت، لتسهيل العودة إلى لواندا لرئيس يونيتا، وأعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في الحكومة الجديدة، وأعضاء يونيتا في المجلس المنتخب.

وفيما يتعلق بالدور الذي يرغب الجانبان في أن تقوم به الأمم المتحدة في المستقبل، فقد اتفقا، من حيث المبدأ، على الحاجة إلى توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وزيادة حجمها في الميدان، بما في ذلك توفير قوات مسلحة. ومع ذلك، فالخلافات قائمة بين الجانبين، لا سيما بالنسبة لأي مدى ينبغي للبعثة أن تقوم بمساع حميدة أو بمهمة وساطة في المستقبل، وإلى أي مدى ينبغي أن تشترك في تنظيم وإجراء الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة.

وأشار الأمين العام إلى أنه لا يزال على موقفه بأنه سيكون مستعداً لأن يوصي بتوسيع ولاية وحجم بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ولكن ذلك لن يحدث إلّا إذا أبدى الجانبان التزامهما المستمر باتفاقات السلام، وذلك بالموافقة على خطط عمل واقعية لإعادة عملية التنفيذ إلى مسارها. ولم يف الجانبان حتى الآن بهذه الشروط. وفي ظل تلك الظروف، دعا الأمين

---

[٤٩] S/24884؛ سجّل باعتباره مقرراً لمجلس الأمن في قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٩٢، الصفحتان ٩٠ و٩١ من النص الإنكليزي.

[٥٠] S/24996.

العام الزعيمين الأنغوليين للاجتماع سوياً تحت رعايته وفي حضوره من أجل بذل جهد حازم لإحراز تقدم. وقال الأمين العام، وهو يلفت نظر المجلس إلى الحالة، إنه سوف يقدر أي دعم قد يرى المجلس تقديمه لجهوده، ربما في شكل نداء يُوجه إلى كلا الزعيمين لقبول دعوته إلى عقد اجتماع مشترك في مكان يُتفق عليه.

وفي الجلسة ٣١٥٢ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر في جدول أعماله. ودعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

وقال الرئيس (الهند) إنه بعد مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، فقد فوضه المجلس في أن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٥١]:

أحاط مجلس الأمن علماً بالرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس بشأن الحالة في أنغولا. وتعرب هذه الرسالة عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ ''اتفاقات السلام لأنغولا'' واستمرار الحالة السياسية والأمنية الخطرة في ذلك البلد.

ويكرر مجلس الأمن مناشدته القوية للطرفين أن يشرعا في حوار مستمر ومجد يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإشراك جميع الأطراف في العملية الديمقراطية، وأن يتفقا على جدول زمني وبرنامج عمل واضحين لإتمام تنفيذ ''اتفاقات السلام''. ويحث مجلس الأمن على سحب القوات العسكرية التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على الفور من أويغي ونيغاغي وإعادة الإدارة الحكومية إلى سابق وضعها بصورة كاملة هناك، كما يحث الطرفين على استئناف المحادثات المباشرة التي بدئ بها في ناميبي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويحث المجلس الطرفين مرة أخرى على إظهار التزامهما بـ ''اتفاقات السلام''، وبخاصة فيما يتعلق بحصر أماكن وجود قواتهما وجمع أسلحتها، وتسريحها، وتشكيل القوات المسلحة الوطنية، وإعادة الإدارة المركزية إلى جميع أنحاء البلد.

وإن مجلس الأمن يرى أيضاً أن من الضروري أن يتفق الطرفان دون إبطاء على الترتيبات الأمنية والترتيبات الأخرى التي تتيح لجميع الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين شغل المناصب التي عرضتها الحكومة وتمكن جميع النواب من استئناف مهام مناصبهم في الجمعية الوطنية.

ويرى مجلس الأمن أيضاً أن مما لا بد منه أن يتفق الطرفان على خطة عمل واقعية لتحقيق التنفيذ التام لـ ''اتفاقات السلام'' وأن يسهِّلا استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا. ويؤكد ضرورة أن يظهر الجانبان دليلاً مبكراً على استعدادهما وقدرتهما على العمل معاً لتنفيذ ''اتفاقات السلام''، كما يشعر المجتمع الدولي بالتشجيع على مواصلة تكريس موارده الشحيحة لمواصلة عملية الأمم المتحدة في أنغولا على نطاقها الحالي.

وإن مجلس الأمن يعرب عن تأييده الكامل للإجراءات التي يتخذها الأمين العام بهدف حل الأزمة الراهنة ويهيب بالرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي أن يقبلا الدعوة التي وجهها إليهما الأمين العام لحضور اجتماع مشترك، تحت رعايته، في مكان يتفق عليه، لتأكيد إحراز تقدم حقيقي في العمل باتفاقات بيسيسي بغرض تنفيذها على الوجه التام، وأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن وجود دائم للأمم المتحدة في أنغولا.

[٥١] S/25002.

٢ – الحالة في ليبريا

المداولات الأوّلية

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٧٤): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل كوت ديفوار عقد اجتماع للمجلس للنظر في الحالة المتدهورة في ليبريا. وقدّم مشروع بيان رئاسي.

وفي الجلسة ٢٩٧٤ المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أدرج المجلس الرسالة الموجهة من كوت ديفوار في جدول أعماله، ودعا ممثلي ليبريا ونيجيريا، بناءً على طلبهما، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت. ووجّه رئيس المجلس (زائير)، اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام [٢] من ممثل غامبيا يحيل فيها البيان الختامي للدورة الاستثنائية الأولى لسلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، الصادر في باماكو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، بشأن الأزمة في ليبريا. وأقرت السلطة، في جملة أمور، خطة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا للسلام على النحو الذي تجسّد في بلاغ بانجول وقرارات اللجنة الدائمة للوساطة التي اتخذتها في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠.

واستهل ممثل ليبريا المناقشة فرحّب بالفرصة التي أتيحت له للتكلم أمام المجلس الذي سعى للمرة الأولى إلى التصدي للنتائج المأساوية للحرب الأهلية التي دمّرت ليبريا لما يزيد عن عام. وأضاف قائلاً إن الاستجابة التي تحدث في ذلك الوقت بعد أكثر من سنة على اندلاع الصراع، تثير في رأيه الحاجة إلى استعراض الميثاق وربما إعادة تفسيره – ولا سيما الحكم الذي يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وأردف قائلاً إنه مما يؤسف له أن التطبيق الدقيق لذلك الحكم قد أعاق فعالية المجلس وهدفه الرئيسي، المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين. وقال إنه بالرغم من الجهود السابقة التي بُذلت خلال سبعة أشهر قبل ذلك، لكي يبقي المجلس المسألة قيد النظر ويجتمع المجلس الآن وأخيراً – بعد تشرد ما يقرب من نصف سكان ليبريا، وفقدان الآلاف من الأرواح البريئة، والتدمير الفعلي للبلد – لمعالجة الحرب الأهلية المأساوية في ليبريا. وشدّد على أن التنفيذ الكامل لخطة السلام التي

[١] S/22076.

[٢] S/22025.